المحلية الصباح
العدد 3563 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 11 جمادى الأولى 1441 - الموافق 6 يناير 2020
Monday 6 January 2020 - No.3563 - 12 th Year

«التشريعية» البرلمانية توافق على تعديلات قانون «الصيدلة» ومقترح «متضرري النصب العقاري»

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس على التعديلات المقدمة على قانون الصيدلة ومقترح تعويض المتضررين من النصب العقاري. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح للصحفيين في مجلس الامة عقب الاجتماع ان اللجنة التشريعية ناقشت التعديلات المقدمة على قانون الصيدلة ووافقت عليها بالاجماع وستحيل تقريراً بذلك الى اللجنة المختصة.
واضاف الدلال ان اللجنة وافقت بالاغلبية على مقترح تعويض المتضررين من النصب العقاري وقررت احالته الى اللجنة المختصة.
وذكر ان اللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائب رياض العدساني في القضية رقم (2019/528) حصر نيابة الاعلام على الرغم من حضور العدساني للاجتماع وطلبه الموافقة على رفع الحصانة لكن اللجنة ارتأت عدم الموافقة. حضر الاجتماع وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية المستشار الدكتور فهد العفاسي.

رئيس الوزراء يوجه بالتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة تجاه التطورات الأخيرة بالمنطقة

الكويت على أهبة الاستعداد للطوارئ

■ الخالد يدعو القيادات العسكرية والأمنية إلى حضور اجتماع مجلس الوزراء اليوم

■ المزرم: الاجتماع تدارس المعطيات والتداعيات المحتملة في المنطقة وتقييم الوضع الراهن

■ «الصحة»: المخزون الإستراتيجي من الأدوية والمستلزمات الطبية يكفي لـ 6 أشهر

سمو رئيس مجلس الوزراء مترئساً الاجتماع الوزاري المصغر أمس

■ «التربية»: جهزنا 49 مقر إيواء مزوداً بجميع الاحتياجات لأي ظروف استثنائية طارئة

■ «لجنة الطوارئ»: الكويت لن تتأثر غذائياً لمدة تزيد على 6 أشهر في حال اندلاع أي مواجهات

■ الدماك : مزارعنا قادرة على تعزيز الأمن الغذائي في ظل ما يشهده الوضع الإقليمي

■ «اتحاد النقابات»: لابد من التمسك بالوحدة الوطنية في ظل هذه الظروف الصعبة في محيطنا

بالتزامن مع تطورات الأحداث في المنطقة عقب احتدام الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وطهران وتبادل التهديدات التي قد تشعل المنطقة في أي وقت، استعدت المؤسسات الكويتية جميعها لمواجهة أي طارئ قد يطرأ على ساحة الأحداث، وذلك بوضع خطة سريعة من شأنها سد الاحتياجات الأساسية في الغذاء ، ومراجعة الاحتياطي ، وما إلى ذلك من إجراءات تعزز الأمن الداخلي للمواطنين والمقيمين .

في هذا السياق وجه سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء أمس الوزراء المعنيين بالتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة تجاه التطورات الأخيرة في المنطقة.

ودعا الخالد خلال ترؤسه اجتماعاً وزارياً مصغراً القيادات العسكرية والامنية إلى حضور اجتماع مجلس الوزراء المقرر عقده اليوم الاثنين.

جاء ذلك وفق بيان صحافي لرئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي للحكومة طارق المزرم عقب الاجتماع الوزاري المصغر برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد في اطار الاستعدادات الحكومية تجاه التطورات الأخيرة في المنطقة.

وذكر المزرم ان الاجتماع تدارس المعطيات والتداعيات المحتملة في المنطقة وتقييم الوضع الراهن،مضيفاً أن هذه الخطوة جاءت استكمالا لاجتماعات ولقاءات المسؤولين خلال اليومين الماضيين.

حضر الاجتماع الوزاري المصغر كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ احمد المنصور ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح ووزير الخارجية الشيخ الدكتور احمد الناصر ونائب وزير الخارجية خالد الجارالله وكبار القيادات الامنية.

من جانب آخر أكدت مصادر موثوقة في لجنة الطوارئ أن جميع السلع الاستهلاكية متوافرة في الأسواق والمخازن، وأن مخزون السلع الغذائية الرئيسية في الكويت يغطي فترات استهلاك تتراوح بين 6 أشهر وسنة.

وأضافت أن المخابز قادرة على تلبية أي طلب، وبمعدلات تغطي أي زيادة في حجم الطلب، خصوصا من الخبز العربي، موضحة أن جميع المخابز على استعداد لتلبية جميع الطلبات والاحتياجات..

وفي ذات السياق كشفت مصادر صحية مسؤولية لـ"الصباح" عن جهوزية وزارة الصحة بخطة الطوارئ عندما تستدعي الحاجة ،مؤكدة أن المخزون الاستراتيجي من الأدوية والمستلزمات الطبية يكفي لمدة لا تقل عن 6 أشهر.

وعلى صعيد مقرات الإيواء أكدت مصادر تربوية تجهيز 49 مقر إيواء في وزارة التربية لأي ظروف استثنائية طارئة، وهي مزودة بجميع الاحتياجات الضرورية والمعيشية التي يحتاج إليها الأهالي، مؤكدا الانتهاء من معالجة الخرير في كثير منها، لا سيما في منطقة الأحمدي التعليمية.

وهذه المقار موزعة في المحافظات كافة، وفقا لعدد السكان بواقع 5 مقار في منطقة مبارك الكبير، و11 في الأحمدي، و6 في الجهراء، و10 في العاصمة، و11 في حولي و6 في الفروانية.

من جهته أكد اتحاد الجمعيات التعاونية أن المخزون الإستراتيجي من المواد الغذائية يكفي لمدة 6 أشهر، فضلا عن الكميات المعروضة من مختلف السلع على أرفف الجمعيات. وأكد أن الكويت لن تتأثر غذائيا لمدة تزيد على 6 أشهر في حال اندلاع أي مواجهات في المنطقة، لما توليه الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات ومختلف الجهات المعنية في الدولة من أهمية خاصة للأمن الغذائي.

بدوره شدد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين عبدالله الدماك على الدور الكبير للمزارع ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي المطلوبين منها محليا خلال الفترة الحالية، سيما مع مايشهده الوضع الاقليمي المحيط بنا من ظروف غير اعتيادية.

واضاف الدماك في تصريح صحافي أن المزارع لها دور كبير في تعزيز الأمن الغذائي، وتزويد الجمعيات والاسواق التجارية والشبرات بالمحاصيل النباتية على مدار الساعة، مؤكدا أن زيادة الدعم المخصص لها من قبل الجهات الحكومية هو أبرز مطالب الاتحاد، لضمان عدم المساس بالأمن الغذائي وهجرة المزارعين او حتى بيع مزارعهم، بسبب ضعف الدعم.

وأشار الدماك إلى الفترة الحالية "يناير" تشهد انتاج نحو 30 محصول زراعي بكثرة في المزارع شمال وجنوب البلاد، ابرزها هو الطماطم والخيار والباذنجان والفلفل البارد والحار والبطاط والخس البلدي والمدور والزهرة والكوسا، منوها الى ان هذه الاصناف وغيرها تعتبر اساسية في موائد طعام المستهلكين يوميا.

ونوه، الى أن بعض الجمعيات خصصت ركنا للمزارع الكويتي، كما شددت أخرى على ضرورة الشراء المباشر من المزارع والقضاء على الوسطاء، مبينا إن هناك تعاونيات خصصت مناديب لها تحضر يوميا لمزادات شبرات الخضروات والفاكهة، سواء التابعة للاتحاد او شركة وافر.

واوضح الدماك أن "الشراء المباشر" من الجمعيات وحضور مناديبها الى مزادات شبرات الاتحاد، ساهم بشكل كبير في دعم المنتج الكويتي والمزارعين بشكل كبير، مشاشدا وزير الشؤون الاجتماعية والعمل غدير اسيري بتفعيله وتعميمه على جميع الجمعيات، حيث هناك بعض الاطراف التي لاتزال ترفض تعارض تنفيذه بسبب وجود بعض المصالح.

وذكر، ان وجود مندوب اي جمعية في مزادات الاتحاد يضمن حفظ حقوق المزارعين والبيع باسعار معقولة على المواطنين، بحيث يتم حفظ حقوق الجمعية بوضع 10% كفائدة على اي صنف او محصول زراعي، وعليه فان الاسعار تكون متداولة، مؤكدا انه يقضي على الوسطاء والمحسوبية.

وقال، ان "ركن المزارع" تم اقراره في عهد الوزيرة هند الصبيح، ولكنه يعتبر منفذ تسويقي للمزارعين وليس حلا شاملا لهمومهم وتطلعاتهم بشان تسويق وعرض محاصيلهم، مبينا ان عدد المزارعين يصل لنحو 6000 مزارع، في حين تسمح التعاونيات بعرض محاصيل ومنتجات 5 مزارعين في كل جمعية، وبالتالي يصعب افساح المجال امام جميع المزارعين.

ولفت الدماك الى ان دعم الأمن الغذائي يتطلب زيادة دعم المزارع، سيما مع تزايد الكلفة المادية لانتاج المحاصيل فيها، وارتفاع اجور بعض الخدمات الحكومية المقدمة لها، كالكهرباء والماء.

وبين، ان الدعم الحكومي الحالي للمزارع لم يتغير منذ أعوام أي كما يقال محلك سر ، وهو الذي يقاس بمعدل انتاج كل مزرعة على حدة، حيث زاد الايجار السنوي من 60 دينارا سنويا للمزرعة الى 327 دينارا، وهو الامر الذي يتوجب فيه مراعاة ظروف الإنتاج وكلفته على المزارع الكويتي.

من ناحيته دعا اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي الكويتي الى التمسك بالوحدة الوطنية والاصطفاف وراء القيادة الحكيمة في ظل الاوضاع المحيطة.

واكد رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي حسين العازمي في تصريح صحفي ان الحركة النقابية تراقب عن كثب الاحداث التي تحيط بالمنطقة وتدعوا الى ضرورة تضافر الجهود والاصطفاف وراء القيادة الحكيمة والحكومة الرشيدة تحت قيادة حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي عهده الامين الشيخ نواف الاحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

وشدد العازمي على ضرورة التزام الجميع سواء كانت قوى سياسية او منظمات نقابية او منظمات مجتمع مدني ومواطنين بكل ما يحفظ الوحدة الوطنية.

واكد على ثقة الحركة النقابية في السياسة الكويتية الخارجية في التعامل مع مثل هذه الاوضاع بحنكة واعتدال.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق مرزوق الغانم قد شدد عبر حسابه الشخصي في "تويتر" يوم أمس الأول على ضرورة واهمية التماسك الاجتماعي والالتفاف حول القيادة السياسية في ضوء ما تشهده المنطقة من تطورات، مضيفا أن الكويتيين اجتازوا الأصعب بفضل التعاضد والتسامي على الخلافات.

وقال الغانم "ما يحدث من تطورات متسارعة أمر ينذر بخطورة بالغة ، وهو ما يتطلب تماسكا اجتماعيا قويا وحقيقيا، والتفافا حول القيادة السياسية، ونضجا وتعقلا في التعاطي مع تلك التطورات، بعيدا عن الانفعال والصخب والتصرف اللامسؤول على حساب مصلحة الكويت".

فيما دعا مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والحكمة إزاء هذه التطورات وصولا إلى معالجة سياسية تجنب المنطقة مزيدا من التصعيد والمخاطر.

وكان أيضا رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي للحكومة طارق المزرم قد قال أول أمس إن الحكومة تتابع باهتمام وقلق بالغين التطورات الإقليمية المتسارعة والأحداث الأخيرة وانعكاساتها على المنطقة.

ودعا المزرم في بيان صحفي الجميع إلى الابتعاد عن الخطابات التي من شأنها المساس بالوحدة الوطنية وعدم الانجراف خلف كل ما من شأنه إثارة النعرات والانقسامات.

وشدد على اتخاذ الحكومة الإجراءات القانونية كافة تجاه ما يمس الحفاظ على أمن واستقرار البلاد في ظل الأوضاع الراهنة.

وأكد إيمان الحكومة التام بحرية الرأي والتعبير وفق الأطر الدستورية والقوانين المنظمة إلا أنها تدعو "المواطنين إلى التمسك بالثوابت الوطنية وممارسة حقوقهم بما لا يمس أمن البلاد ويسيء إلى مكونات المجتمع والابتعاد عن نشر الإشاعات والأخبار غير الصحيحة واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية".

الصحة تؤكد وجود مخزون دوائي كاف

لجنة الطوارئ: المخزون الغذائي بأفضل أحواله

تكثيف التواجد الأمني في الطرق العامة والمناطق الحيوية

مقرات الإيواء أكملت نواقصها

تأمين المنشآت النفطية